معتادة الامر بين انهم يسرون الجملة بانقطاع انواع الدم وانه يحل الفرج من
وطء بمجرد انقطاعه بحيث لا يمكن عن الفحص وليس كذلك ووجب نظره اي الطهر
لكل صلاة ولا خصوصية للصبح في الاصل والوجوب موسع ملا تسع الوقت
كغسل نوم فصلاة الليل قد الاصل استمرار ما كان لا لعجز عطف على مدخول
قبل فيكره للمشقة ومن ثمة السلف قد ان شكت في ظهرها قبل الفجر
سقطت عنها صلاة ليلتها كملا ج ومنع صحة صلاة وصوم ووجوبها
وفضلها الصوم بلا مرخد بكملا ياتي في بلا بد دونها اي الصلاة وكملا فا
وان لزم واجبر على الرجعة كملا ياتي وان بادر ايام انقطاعه التي رات الدم بها
ليلا وان تقطع فيها والا فلا يحسب من ايام الدم لمطبقة والبالغة في
الكلال فقط كما سبق انها تقعد ولم اذكر ما في الاصل من العدة لان
الاقراء الاطهار فيلا تفعل حال الحيض حتى تنقضي وذكر حشو تتمتعا
بين السرة والركبة ولو بحائل كملا بل عجز ونازعه بن الا النظر
فلا يجوز كملا في عب وهو ظاهر ويشمل كلام الوطي ولو بعد نعم خلافا
لابن قاسم بكبير ونيمم لانه لا يرجع الحدث خلافا لابن شعبان الا
لطول كملا ج والموضع وجود اسباب التيمم وجبرت على الغسل وان
كافرة وابى حد ملائمة لا لمجنونة ورجع حدتها وان جنابة فيضر
اخراجها من غسل الحيض دخول مسجد فلا تعتكف ولا تطوف كملا ياتي
وس ملحد الافراء وانقطاعه بعد انقطاعه رجح ج المنع ومنع الجواز
وافرها الا الحب فلا خلاف في منع قرانها انقطع وحالة الخروج
على القواب والنفاس ج خرج للولادة ولو سقطا ج مجتمع بعدها
او معها وقبلها حيض على اقوى القولين فلا تبتدئ منه النفاس وج
لا جلها نفاس عند الاكثر ودم التوءمين نفاسان وان تراخت العدة
عليها وهما ولدان ليس بينهما اقل الحمل وصلا وان لم يخلطهما الكثر
بين التوءمين وهو لابن المواز فان في التنبيهات وهو ظاهر كذا في ج
وفوا حشو وفيد النفراوي كونهما نفاسين بما اذا اختلطهما اقل
الطهر وهو جيد وان لم يذكره اوان لم يعلمهما الكثر النفاس يضر وهي
طريقة ابن محمد والبراذعي وعليها مر الاصلاح وانها المعتمد شر
بينت الكثر النفاس بخمسة عشر والاقل لحظة فان عاد بعد
ظهر فاصل حيض وتقطعه وشعه كالحيض ويصنع الكلان الافراد

وهل يجب

وهل يجب وضوء بملاد ورجحه حشو قوان استظهر ابن رشد عدمه
وهو نجس يعفى عنه اشهب بلا با ذكر وجبه الصلاة وهي من اعظم
العبادة بمرضاة ونقلا وقدسية ج جملة من نظمها وبعد منها صلاة
النفساء بيع وركعتين بعد الوضوء وركعتين عند الحاجة وعند السعي
والخروج وبين الاذان والاقامة الا المغرب وبين الحاجة صلاة التوبة
الخ ذكرها بعض العاد وبين وكل خير حسن قيل مشتقة من الصلة وهو
اما من باب الاشتقاق الكبير الذي لا يراعى فيه الترتيب او انها علقة
واصلها وصلة وخذها الغلب المكارض مثل خير البناء عن لام الكلمة بجار
صلاة شر العين الى البلد، وقيل من صليت العود بالنشديد فوسطه بالنار
واعترضه النووي ببان لامه ياء وللامها واو ج اجيب بانها تقلب
ياء من المضعف مع الضمير تركيبت من الزلاة خلال الدميري وكذا
اشتقه عليه بقولهم صليت اللحم صليا كرميته رميا اذا اشويته
وقد يقال الصلاة واحدة الجمع بالوقت عن دليل كملا ي ومطلقه
والتقليد اشرط بالصحة وعليه الكل كما مر قال صاحب الارشاد
وهو المعتمد فان تردد صلاها او جهلها لم يجزه طلقا ولو وقعت فيه كملا
بحش وغيره وبعدها الجزاءات ان وقعت فيه والعمد للظهر من
زوال الشمس بالظاهر والاعبرة بكشف والاثر فيس ميقات وان
خطي ولي اعتبر زوال ملا يصلى فيه ولا اثر روي بالحديث بوم الوجال
بقدر وله صلاة سنة جاجرى فيه بعضهم جميع احكام العام وبانقل
عن ابن عباس سار جزاء الظهر قبل الزوال لا يصح نعم يارة عما جمعه
بصلاة الجمعة بالاخر قامة وهي بسبعة اقدام بقدمها تقريبا او
اربعة اذرع زايدة على ظل الزوال وهو نهاية نقصه قبل تحوله للمشرق
وقرب على المشهور الغيطية بحرور ظن جيدا بعد وحسي من طربة
وليس عالما وهو اول وقت العصر للاجزاء ابن ابي زيد اذا اضر اطابعه
ووضع المختصر على نرقوته وذقنه على الارتفاع فرأى الشمس بقدر خل
العصر لا الا كلان فرضها بقرب حاجبه وهو قوي يب لان الشمس تنخفض
بالشتاء، واشتركا على المشهور خلافا لابن حبيب وجماعة حتى
قال ابن العربي تالسعد بينهما اشتراك وبقدر ثلث بيدا فذ الظهر
بقدر احدهما وهو اختيار اللخمي كما هو مساو للظهر خصوصا